

Distr.: General
8 November 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، يشرفني أن أحيل الرسالة المرفقة المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ التي تلقيتها من فالتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (انظر المرفق) التي يحيل بها التقرير الثامن والثلاثين عن تنفيذ اتفاق السلام الذي يغطي الفترة من ١ أيار/مايو إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. أكون ممتناً لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون



المرفق

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) الذي طلب بموجبه المجلس من الأمين العام أن يقدم إليه تقارير من الممثل السامي وفقاً للمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن لتنفيذ السلام الذي عُقد في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم لكم طياً التقرير الثامن والثلاثين (انظر الضميمة). أرجو أن تعملوا على تعميم هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن للنظر فيه.

هذا هو رابع تقرير أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ أيار/مايو إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

ويسرني أن أقدم المزيد من المعلومات إذا طلبتم أنتم أو أي عضو في المجلس معلومات أكثر مما هو مقدّم في التقرير المرفق، أو إذا كانت لديكم أي أسئلة بشأن مضمونه.

(توقيع) فالنتين إنزكو

التقرير الثامن والثلاثون لتنفيذ اتفاق السلام المقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الممثل السامي المتعلق بالبوسنة والهرسك

الذي يغطي الفترة من ١ أيار/مايو إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

أولا - موجز

يغطي هذا التقرير الفترة من ١ أيار/مايو إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وقد تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير إحراز مزيد من التقدم في معالجة شروط رفع القيود عن تأشيرات السفر مع الاتحاد الأوروبي. وباستثناء هذا التقدم، لم تتناول سلطات البوسنة والهرسك الإصلاحات التي طالما دعت الحاجة إليها، ولذا لم يتم إحراز مزيد من التقدم نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وقد أجريت انتخابات عامة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر واعتبرتها البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات انتخابات حرة ونزيهة على العموم. وما زالت نتائج الانتخابات مؤقتة، وقت كتابة هذا التقرير.

ومما يثير القلق أن الإجراءات القانونية والسياسية للطعن في مؤسسات الدولة واختصاصاتها وقوانينها في البوسنة والهرسك وصلاحيات الممثل السامي والمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، قد استمرت وتكاثفت، وذلك أساسا من قبل حكومة جمهورية صربسكا، وهي أحد الكيانين المكونين للبوسنة والهرسك. وقبل إجراء الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر، ازدادت بشكل ملحوظ حدة اللهجة الخطائية المثيرة للشقاق والمعادية لاتفاقات دايتون، والتي تطعن في سيادة البوسنة والهرسك والنظام الدستوري فيها. فقد أشار القادة السياسيون في جمهورية صربسكا مرارا إلى الاستقلال المقبل لهذا الكيان وكرروا آراءهم التي تفيد بأن البوسنة والهرسك "دولة افتراضية ومستحيلة". كما سنّت جمهورية صربسكا قانونا جديدا ينظم إجراء الاستفتاءات في هذا الكيان. وبعد صدور فتوى محكمة العدل الدولية بشأن كوسوفو، أطلق قادة سياسيون من جمهورية صربسكا ادعاءات لا تقوم على دليل بأن لذاك الكيان أيضا الحق في تقرير مصيره. وعلاوة على ذلك، تزايدت الإجراءات التي تهدد ما تم تحقيقه من إنجازات في مجال التغلب على تركة البلد من جرائم الحرب الجسيمة.

وفيما كان قادة جمهورية صربسكا يركزون هجماتهم على دولة البوسنة والهرسك ومؤسساتها، كان الاتحاد يواجه عددا من التطورات السياسية السلبية في داخل هذا الكيان. ومن هذه التطورات محاولات التراجع عن إصلاح الخدمة المدنية وتسييسها. ومنها أيضا الخطوات المتخذة لنقل مسؤوليات مثل التعليم والثقافة والإدارة العامة من الاتحاد إلى

المقاطعات. وفي الفترة السابقة للانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر، دعا بعض القادة السياسيين في كرواتيا علانية أيضا إلى إنشاء كيان ثالث في داخل البوسنة والهرسك وأعربوا عن عدم ارتياحهم لعناصر واردة في النظام الانتخابي الحالي. وفي هذا الصدد، ظلت العلاقات بين أعضاء الائتلاف الحاكم في الاتحاد متوترة.

ويشكل الهجوم الإرهابي على مخفر الشرطة الرئيسي في بلدة بوغوينو في ٢٧ حزيران/يونيه الذي أدى إلى مصرع أحد أفراد الشرطة، مؤشرا على أن التحديات الأمنية لا تزال قائمة في البوسنة والهرسك. بيد أن الوضع الأمني العام في البلد لا يزال مستقرا.

ولم تحرز السلطات في البوسنة والهرسك أي تقدم نحو تلبية المطالبات الرئيسية التي حددها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى حضور معزز للاتحاد الأوروبي. واتخذت حكومة جمهورية صربسكا خطوات من جانب واحد لتنظيم ممتلكات الدولة عن طريق سن قانون خاص بجمهورية صربسكا فيما يتعلق بممتلكات الدولة من شأنه أن يزيد، إذا نفذ، من صعوبة تحقيق الأهداف الخمسة واستيفاء الشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالأهداف التي تتعلق بقسمة ممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية. وفضلا عن ذلك، لم تنفذ السلطات المعنية الحكم الذي أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن التمييز ضد شرائح من مواطني البوسنة والهرسك، الممنوعين من المشاركة على نحو كامل في الشؤون العامة. بمقتضى حظر قانوني يحول دون خوضهم للانتخابات أو تعيينهم في مؤسسات الدولة. ويقتضي هذا الحكم إدخال تعديلات على دستور البوسنة والهرسك وقانون الانتخابات فيها. كذلك لم تعتمد سلطات البوسنة والهرسك قانونا على صعيد الدولة بشأن التعداد السكاني، مما يهدد قدرة الدولة على تنظيم التعداد السكاني في عام ٢٠١١ ويؤجل إحراز تقدم في تحقيق شرط أساسي من شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وما برحت عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، تؤكد للمواطنين، من خلال وجودها المستمر في البلد أن المناخ السائد في البلد لا يزال سالما آمنا رغم الوضع السياسي الصعب السائد فيه. ويؤيد الممثل السامي تمديد الولاية التنفيذية لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية.

أولا - مقدمة

١ - هذا هو التقرير الرابع الذي أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك - ومنصب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي - في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. ويقدم التقرير وصفا سرديا للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المبينة في التقارير السابقة، ويدون التطورات الوقائية ويسجل المشاهدات الهامة التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويقدم تقييمي لتنفيذ الولاية في المجالات الرئيسية، وليس فقط الأهداف والشروط التي يجب استيفاؤها لإغلاق مكتب الممثل السامي. وقد ركزت جهودي على تيسير العملية في هذه المجالات، بما يتوافق مع مسؤوليتي الأولية التي هي مساندة الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك، مع تيسير التقدم نحو الاندماج في الإطار الأوروبي الأطلسي أيضا. ومع الأسف، كان جزء كبير من جهودي مكرسا لتصحيح التطورات السلبية، وخصوصا الإجراءات المثيرة للشقاق المتخذة ضد مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك.

٢ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، اختتم رافي غريغوريان ولايته بصفته مشرفا لمنطقة برتشكو ونائبا رئيسيا لي، بعد أكثر من ثلاث سنوات من الخدمة المتفانية قدم خلالها إسهامات ملحوظة في تحقيق اتفاقات دايتون، وخصوصا عن طريق النهوض بسيادة القانون ودعم الجهود الرامية إلى تقديم الأشخاص المتهمين بجرائم الحرب إلى المحاكمة، والتقدم بشكل حاسم نحو إتمام القرار النهائي بشأن مقاطعة برتشكو. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وصل سفير الولايات المتحدة رودريك مور، لتولي مناصبي المشرف على منطقة برتشكو والنائب الرئيسي للممثل السامي.

ثانيا - آخر التطورات السياسية

المناخ السياسي العام

٣ - من النواحي الإيجابية أن البوسنة والهرسك قد استوفت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الشروط اللازمة لرفع القيود عن تأشيرات السفر مع الاتحاد الأوروبي. وصوّت البرلمان الأوروبي في ٧ تشرين الأول/أكتوبر على منح مواطني البوسنة والهرسك حق السفر دون تأشيرة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن يؤكد مجلس الاتحاد هذا القرار في تشرين الثاني/نوفمبر.

٤ - وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من الجهود الدولية المبذولة لتحسين العلاقات في المنطقة، تدهور المناخ السياسي العام داخل البوسنة والهرسك. ففي سياق الانتخابات العامة التي أجريت في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، كان الجو السياسي مشحوناً بلهجة خطائية استفزازية مثيرة للشقاق. وساهمت الدعوات المتزايدة الصادرة عن المسؤولين في جمهورية صربسكا والمنادية بالاستقلال، في تدهور المناخ السياسي، بينما ساهمت المناورات السياسية في الفترة السابقة للانتخابات بشكل كبير في شلّ خطة الإصلاح تقريباً. ولذا، لم يُحرز أي تقدم ملموس بخصوص جدول أعمال الاندماج في الإطار الأوروبي الأطلسي أو في معالجة الأهداف والشروط المتبقية لإغلاق مكتب الممثل السامي.

الانتخابات العامة

٥ - أجريت الانتخابات العامة في البوسنة والهرسك في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. وخُصّص التقييم الأولي الذي أجراه مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيره من البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات، إلى أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة وأنها جرت بما يتماشى عموماً مع المعايير الدولية. غير أنها لاحظت أن الانتخابات العامة قد جرت وفقاً لقانون الانتخابات والدستور الحاليين للبوسنة والهرسك، ويعتبر ذلك انتهاكاً للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والبروتوكول ١٢ الملحق بها. وكرر المراقبون التابعون للمكتب وغيرهم من مراقبي الانتخابات الدوليين أن البوسنة والهرسك في حاجة ماسة إلى تعديل دستورها وقانونها المتعلق بالانتخابات في هذا الصدد. وكانت أحدث الأرقام لإقبال الناخبين في هذه الانتخابات تقارب ٥٧ في المائة وقت كتابة هذا التقرير. وأجرت هيئة الانتخابات في البوسنة والهرسك هذه الانتخابات العامة بطريقة مهنية. بيد أن ثمة شواغل فيما يتعلق بالعدد الكبير من البطاقات الملغاة (نحو ١٠ في المائة)، وهو معدل مماثل لمعدل الانتخابات السابقة، كما تقوم اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك بالتحقيق في ادعاءات أخرى متعلقة بالتزوير في الانتخابات.

٦ - وسوف تؤكد اللجنة المركزية للانتخابات نتائج الانتخابات بحلول ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وبالتالي ما زالت نتائج الانتخابات مؤقتة وقت كتابة هذا التقرير. ومع ذلك، فقد حقق معظم الأحزاب السياسية الرسمية نتائج جيدة عموماً. ففي الاتحاد، حصل الحزب الديمقراطي الاجتماعي في البوسنة والهرسك على أكبر قدر من التأييد الشعبي ويليهِ في ذلك حزب العمل الديمقراطي. وعزز الاتحاد الديمقراطي الكرواتي في البوسنة والهرسك مكانته كأكثر حزب كرواتي في البوسنة والهرسك. وبقي تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين الأحرار أكبر حزب في جمهورية صربسكا. ونتيجة للنظام المعقد لتخصيص الولايات التعويضية في

مجلس نواب البوسنة والهرسك، فإن من السابق لأوانه إعلان التشكيل النهائي لبرلمان الدولة أو للتكوين المحتمل لحكومة الدولة. ونظرا للاختلاف الشديد في البرامج السياسية للأحزاب الكبرى، فإن عملية تشكيل حكومة الدولة قد تستغرق عدة أشهر.

٧ - وشهد مجلس الرئاسة الثلاثي للبوسنة والهرسك إعادة انتخاب العضوين الصربي والكرواتي نيبوشا رادمانوفيتش (حزب تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين الأحرار)، وزيلجكو كومسيتش (الحزب الديمقراطي الاجتماعي)، على التوالي، وفوز بكير عزت بيغوفيتش من حزب العمل الديمقراطي على العضو البشناقي الحالي، حارس سيلاجيتش (حزب البوسنة والهرسك). وبعد الانتخابات، من الممكن أن تهدأ حدة الشقاق التي كانت سائدة داخل مجلس رئاسة البوسنة والهرسك قبل الانتخابات. وفي نفس الوقت، قدم أحد المرشحين الصرب لرئاسة البوسنة والهرسك شكوى إلى اللجنة المركزية للانتخابات يدعي فيها وقوع عمليات تلاعب في عدد من مراكز الاقتراع، وتقوم اللجنة بالتحقيق فيها إلى جانب شكوى أخرى.

٨ - وفي جمهورية صربسكا، انتُخب رئيس الوزراء الحالي، ميلوراد دوديك، رئيسا لهذا الكيان بهامش كبير. أما في الاتحاد، فيتولى البرلمان انتخاب أعضاء رئاسة الكيان، بدل انتخابهم بتصويت المواطنين مباشرة، ولم تكن هذه العملية قد اكتملت وقت كتابة هذا التقرير.

التحديات التي تواجه الاتفاق الإطارى العام للسلام

٩ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الأنشطة المناهضة لاتفاق دايتون للسلام، وتحديدًا فيما يتعلق بالمرفقات ٢ و ٤ و ١٠ من الاتفاق الإطارى العام للسلام، وازداد بشدة استخدام الخطاب القومي المتشدد والاستفزازي. وعلى وجه الخصوص، شكك القادة السياسيون من جمهورية صربسكا في مناسبات كثيرة في سيادة البوسنة والهرسك وإمكانية استمرارها، زاعمين أن البلد إنما هو "دولة افتراضية" لا يحافظ على بقائه سوى وجود المجتمع الدولي، وأنه "بلا مستقبل"، و "شيء نريد التخلص منه". ومنذ الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٢٢ تموز/يوليه وذكرت فيها أن إعلان كوسوفو للاستقلال لا يشكل انتهاكا للقانون الدولي، دأب مسؤولو جمهورية صربسكا في مناسبات كثيرة على الإشارة إلى احتمال "التفكك السلمي" و "نشأة دولة جديدة"، مع الادعاء بأن

”لا أحد يستطيع إنكار حق جمهورية صربسكا في الانفصال عن البوسنة والهرسك“^(١).

(١) ”لا نرى أي جدوى في بقائنا في البوسنة والهرسك“. ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٠؛ ”إنني على يقين من أنه سيأتي يوم يقرر فيه الصرب مستقبلهم في استفتاء. فالبوسنة والهرسك كابوس لجمهورية صربسكا؛ وكأي كابوس آخر، لا بد أن يبقى ما دام بقاءه ضروريا“. ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٠؛ ”لن ننسى أبدا أن جمهورية صربسكا طفل غير مرغوب فيه في البوسنة والهرسك ولعل قرار محكمة العدل الدولية يفيدنا في المستقبل“. ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠؛ ”شاع في الماضي القول بأن البوسنة والهرسك هي يوغسلافيا الصغيرة، وحتى يوغسلافيا الكبيرة لم تغلح في البقاء. فكيف يمكن للصغيرة أن تبقى؟“ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠؛ ”إنني مقتنع بأن البوسنة بلا مستقبل. ورغم أنه يمكن الحفاظ عليها بالقوة ... فإن ذلك لا يمكن أن يستمر إلى الأبد. إن البوسنة ليست من عوامل استقرار المنطقة على المدى البعيد؛ إنما يكمن ذلك الاستقرار في حل آخر، حسب اعتقادي“. ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠؛ ”لماذا لا نتحدث عن التفكك السلمي؟ لن يبي أحد جدار برلين، ولكن سيستقل كل طرف بنفسه، وسنعتزف ببعضنا البعض بشكل أفضل. وسيكون من الأمثل أن تتفق الآراء على تفكيك البوسنة والهرسك سلميا، بدلا من اتباع سياسة المنازعات المستمرة التي لا تكف سرايفو عن تعزيزها“. ١ آب/أغسطس ٢٠١٠؛ ”لا تدين البوسنة والهرسك، بوجودها إلا للموظفين الفاسدين في المجتمع الدولي، الذين يستمرئون تقاضي مرتبات هائلة بفضل معاناة الناس، حتى وإن كانوا يدركون أن البوسنة والهرسك دولة يستحيل وجودها“. ١ آب/أغسطس ٢٠١٠؛ ”هل سترك جمهورية صربسكا البوسنة والهرسك؟ أنا على يقين من أن ذلك سيحدث يوما ما، وفي نقطة ما، ولكن يجب أن يكون ذلك بشكل سلمي ومتحضر وبلا عنف، وهذه اللحظة تزداد اقترابا، أيا كان ما قد يبدو لبعضهم“. ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٠؛ ”سيبت في الوضع النهائي لجمهورية صربسكا في السنوات الأربع المقبلة“. ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ ”إننا نحب صربسكا، ولسنا في البوسنة والهرسك إلا لضرورة علينا، لأنه لا أحد بحاجة إلى البوسنة والهرسك حين تكون بهذا الشكل، وينبغي إلغاء وجودها“. ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ ”جمهورية صربسكا لديها مستقبل، على عكس البوسنة والهرسك التي لا مستقبل لها. ولو أن صربسكا كانت دولة مستقلة لكانت سعيدة وناجحة“. ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ ”لقد وضعنا قانون الاستفتاء، وسيجرى الاستفتاء حول الاستقلال في الوقت الذي أراه مناسباً“. ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ ”هناك أفعال يستند إليها تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين الأحرار، وتقف وراءنا جمهورية صربسكا، التي تقترب يوما بعد يوم من نيل وضعها المستقل. وبمجرد أن تتمكن من ترك البوسنة والهرسك، ستركها“. ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ ”إذا كان ألبان كوسوفو ظلوا يحلمون طيلة ١٥٠ عاما بأن تكون لهم دولتهم المستقلة، ويوشكون الآن على الحصول على تأكيد رسمي بذلك، فإن للصرب في جمهورية صربسكا الحق في الشيء نفسه. وأنا كرجل عادي لا بد أن أقول إنني أحلم بأن يقوم شخص ما في بروكسل أو واشنطن بالتوقيع على حل مماثل لجمهورية صربسكا في غضون نحو ٥ أو ١٠ سنوات أو ١٥ سنة“. ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ ”آن الوقت لكي نحل الوضع النهائي لجمهورية صربسكا على غرار النموذج ”الألباني“ بدروسه المفيدة لنا في صربسكا. إن تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين الأحرار حزب قوي وعظيم وقادر على تنفيذ مشروع عظيم كهذا يحمل اسم جمهورية صربسكا المستقلة“. ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ ”اليوم لم يعد هناك طعن في جمهورية صربسكا، فهي كيان باق، بل المطعون في وجوده هو البوسنة والهرسك“. ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ ”بعد صدور فتوى محكمة العدل الدولية، والموقف الذي اتخذته بعض القوى العظمى تجاه كوسوفو، لا أحد يستطيع إنكار حق جمهورية صربسكا في الانفصال عن البوسنة والهرسك“. ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ ”ستظل جمهورية صربسكا قائمة إلى الأبد، أما البوسنة والهرسك فستظل قائمة بقدر ما تقتضيه الضرورة“. ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ ”عاصمتي ليست سرايفو، ولا أعترف بذلك؛ العاصمة بالنسبة لي، إلى جانب بانيا لوكا، هي بلغراد“. ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ ”مصلحتنا الوطنية واضحة، واسمها جمهورية صربسكا وعاصمتها بانيا لوكا، وبلغراد هي العاصمة الوطنية“. ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ ”يمكن أن تقوم البوسنة والهرسك

وواصل القادة أنفسهم الطعن في قرارات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة العدل الدولية التي وصفت بالإبادة الجماعية المجزرة التي ارتكبتها الصرب ضد البوشناق الذين لجأوا في تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى منطقة سريرينيتشا المشمولة بحماية الأمم المتحدة. والواقع أن التصريحات التي صدرت عن سياسيي جمهورية صربسكا، من قبيل "لم تحدث إبادة جماعية في سريرينيتشا" أو "ليس الأمر وكأنهم قد فنوا عن بكرة أبيهم"، لم تقتصر على إنكار قرارات المحكمتين الدوليتين، بل إنها أثارت أيضا غضب ممثلي القوميات الأخرى في البوسنة والهرسك.

١٠ - وردا على هذه التصريحات، التزم زعماء الاتحاد الصمت إلى حد كبير إلى أن انتهت انتخابات تشرين الأول/أكتوبر، حين وصف أحد سياسيي الاتحاد البارزين تصريحات قادة جمهورية صربسكا الداعية إلى الانفصال بأنها "انتهاك واضح لاتفاقات دايتون للسلام"، قائلا: "إذا لم يتحرك المجتمع الدولي للرد عليها، فستتحرك نحن^(٢)".

١١ - وأثناء الحملة الانتخابية وبعدها، كثف القادة السياسيون الكرواتيون دعوتهم لإنشاء كيان كرواتي ثالث داخل البوسنة والهرسك. وإضافة إلى ذلك، أدى انتخاب زليكو كومسييتش لشغل مقعد العضو الكرواتي في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وهو لا ينتمي إلى حزب يغلب عليه العرق الكرواتي، إلى إذكاء مطالب بعض القادة الكرواتيين بإحداث تغييرات في النظام الانتخابي والسياسي. وقد لقي القادة السياسيون الكرواتيون دعما علنيا في هذه المسألة من سياسيين من جمهورية صربسكا، ويمكن أن تؤثر هذه المسألة في تشكيل الحكومة.

١٢ - وفي أيلول/سبتمبر، كلفت حكومة جمهورية صربسكا سلطات صربسكا المسؤولة بإعداد خطة عمل لوضع وصف دقيق لخط الحدود المشترك بين الكيانين ووضع علامات له. وأبلغت سلطات جمهورية صربسكا مجلس وزراء البوسنة والهرسك والحكومة الاتحادية بأنه ينبغي تشكيل لجنة مشتركة لهذا الغرض وذكرت أن عدم الاستجابة لذلك سيؤدي إلى مضي جمهورية صربسكا من جانب واحد في وضع علامات خط الحدود المشترك. وينص المرفق ٢

كاتحاد للجمهوريات، وإلا فلن يعود لها وجود. فالبوسنة والهرسك يستحيل أن تقوم كدولة ولم يكن هذا ممكنا قط، ولن يكون ممكنا أبدا، وهذا ليس خطأي"، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(٢) "إنه انتهاك واضح لاتفاقات دايتون للسلام. وإذا لم يتحرك المجتمع الدولي للرد عليها، فستتحرك نحن؛" "إذا سمح شخص ما بالانفصال وأفلت ذلك من العقاب، فسيدخل من تبقى من أهل البوسنة والهرسك في الصدام، وستبدو الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥ وكأنها نزهة في ملاهي ديزني لاند؛" "سيكون هناك بديلان: إما أن أجد وسيلة مشروعة لمنع دوديتش من انتهاك الدستور بالقوة المادية وهو ما أملك سلطة تنفيذه، أو أقال من منصبي ويخلفني راديكالي مختل ويفعل ذلك". ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

من الاتفاق الإطاري العام للسلام على إجراء لوضع علامات خط الحدود المشترك ورسمه. ووفقاً لهذا الإجراء، لا يجوز لممثلي أطراف المرفق ٢ من الاتفاق (الاتحاد وجمهورية صربسكا) وضع علامات هذا خط الحدود المشترك إلا بالتنسيق مع عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (باعتبارها خليفة قوة التنفيذ المشار إليها في المرفق ٢) وتحت إشرافها. وتكون للعملية السلطة النهائية لوضع هذه العلامات. وينص المرفق ٢ من الاتفاق الإطاري العام أيضاً على أن تقوم لجنة مشتركة مؤلفة من عدد متساو من ممثلي كل طرف بإعداد وثيقة فنية متفق عليها تتضمن الوصف الدقيق لخط الحدود المشترك بين الكيانين، على أن يوافق عليها قائد العملية. ويترتب على ذلك أنه لا يجوز لأي طرف اتخاذ إجراء من جانب واحد في هذه الأمور. ومن شأن أي محاولة من جانب واحد لوضع علامات خط الحدود المشترك بخلاف الطريقة المنصوص عليها في المرفق ٢ من الاتفاق أن تشكل انتهاكاً خطيراً للاتفاق المذكور.

قرارات الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير

١٣ - لم تعتمد سلطات جمهورية صربسكا حتى الآن التعديلات اللازمة لإدماج مقاطعة برتشكو في الإطار التنظيمي لقطاع الكهرباء الذي يغطي سائر البلد ولا تزال ترفض نشر قرارات الممثل السامي في الجريدة الرسمية لذلك الكيان. وتشكل هذه الأعمال انتهاكاً للسلطة المخولة للممثل السامي بموجب المرفق العاشر من الاتفاق الإطاري العام للسلام وعدة قرارات لمجلس الأمن، وكذلك قانون الجريدة الرسمية لجمهورية صربسكا.

١٤ - وفي آب/أغسطس، أصدر الممثل السامي ثلاثة قرارات ترفع الحظر عن أشخاص سبق منعهم من الترشح للانتخابات وتولي أي منصب تنفيذي على أي مستوى بسبب عرقلتهم للاتفاق الإطاري العام للسلام. وتلت ذلك قرارات أخرى في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر رُفعت بموجبها أوامر سبق أن أصدرها الممثل السامي بسحب وثائق سفر ٩ أشخاص و ١٤ شخصاً مشتبه في ضلوعهم في أنشطة كانت تعرقل عملية تنفيذ اتفاق السلام أو تهدد بعرقلتها. ويعني ذلك أنه تم إجمالاً إعادة الوثائق إلى ٧٤ شخصاً، بينما بقي ٤٠ شخصاً تحت طائلة الجزاءات.

١٥ - وأصدر الممثل السامي في ٢ أيلول/سبتمبر قراراً بإبطال وإلغاء قرار جمعية مقاطعة غرب الهرسك الذي وافقت فيه الجمعية على تشكيل حكومة جديدة للمقاطعة دون اتباع إجراءات التدقيق المقررة. وقد صدر هذا القرار لمنع احتمال وقوع أعمال عنف من جانب الفصائل المعارضة. ونتيجة لهذا القرار، أرجئ تشكيل حكومة جديدة لعدة أيام، وهو ما سمح بتنفيذ إجراءات التدقيق. وبهذه الطريقة، تغيرت حكومة المقاطعة بطريقة سلمية.

خمسة أهداف وشرطان لإغلاق مكتب الممثل السامي

١٦ - لم يحرز أي تقدم بشأن الأهداف المتبقية اللازمة لإغلاق مكتب الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد اتخذت سلطات جمهورية صربسكا، بعد رفضها في وقت سابق لقائمة جرد ممتلكات الدولة التي أعدها مكتب الممثل السامي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إجراءات أحادية الجانب أدت إلى تعقيد عملية التوصل إلى تقسيم مستدام للممتلكات بين مستويات الحكومة. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، اعتمدت حكومة جمهورية صربسكا مشروع قانون بشأن وضع ممتلكات الدولة الواقعة في أراضي جمهورية صربسكا والخاضعة لحظر التصرف في الممتلكات (قانون ممتلكات الدولة الخاص بجمهورية صربسكا). وينص هذا القانون على أن تنتقل إلى جمهورية صربسكا ملكية جميع ممتلكات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة وجمهورية البوسنة والهرسك الاشتراكية، الواقعة في أراضيها والتي تشمل الممتلكات التي قد تستخدم في الدفاع، كما يأذن بنقل تلك الممتلكات لاحقاً. وفي جلسة استثنائية عقدت في ١٤ أيلول/سبتمبر، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا قانون ممتلكات الدولة الخاص بجمهورية صربسكا في القراءة الثانية. ونظراً لتذرع تجمع البشناق في مجلس الشعوب بجمهورية صربسكا بالمصلحة القومية الحيوية للبشناق فيما يتعلق بهذا القانون، فإنه لم يدخل بعد حيز التنفيذ. وعلى المستوى الرسمي، لا يزال القانون بحاجة إلى اجتياز آلية جمهورية صربسكا المتعلقة بالمصلحة القومية الحيوية. وإذا ما دخل القانون حيز التنفيذ، فإنه سيزيد من صعوبة التفاوض حول تقسيم ممتلكات الدولة، وبالتالي سيؤخر أيضاً إغلاق مكتب الممثل السامي.

١٧ - واجتمعت لجنة ممتلكات الدولة مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في شهري تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر، إلا أنها لم تفلح في إحراز تقدم بشأن مشروع قانون خاص بممتلكات الدولة في البوسنة والهرسك أو بشأن قائمة بالممتلكات التي تحتاج إليها مؤسسات البوسنة والهرسك. وأرجأت اللجنة المناقشات المتعلقة بشأن مشروع القانون الحالي بسبب الخلاف على المبادئ التي يركز عليها مشروع القانون، وكذلك في ضوء اعتماد الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا لقانون ممتلكات الدولة الخاص بجمهورية صربسكا، الذي لا تتوافق نصوصه مع مشروع القانون الذي أعدته اللجنة. ونظرت اللجنة أيضاً في قائمة الاحتياجات من الممتلكات المقدمة من مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك. ورغم أن اللجنة قد عهد إليها بمهمة تجميع قائمة واحدة بالممتلكات ستحتاجها المؤسسات على مستوى الدولة في البوسنة والهرسك كي تمارس مهامها بكفاءة، فإن أعضاء اللجنة من جمهورية صربسكا رفضوا اقتراحاً بتقديم هذه القائمة الأولية إلى مجلس وزراء البوسنة والهرسك. وقد طعن هؤلاء الأعضاء في صحة البيانات التي تقوم عليها القائمة الأولية،

مشيرين إلى أن مؤسسات الدولة قد أخطأت باستخدام قائمة جرد ممتلكات الدولة التي أعدها مكتب الممثل السامي كمصدر للبيانات، وذكروا أنه يتعين على اللجنة الحكومية الدولية أن تقيم احتياجات كل مؤسسة من مؤسسات الدولة قبل إرسال أية قائمة إلى مجلس وزراء البوسنة والهرسك. ويطلب هؤلاء الأعضاء استلام كل المواد التي تقوم عليها القائمة الأولية ومراجعتها قبل إجراء أية مناقشات أخرى بشأن هذه المسألة داخل اللجنة.

١٨ - ونظرا لعدم إحراز تقدم عموما بشأن مسألة ممتلكات الدولة، بسبب المشاكل القائمة على مستويات الحكومة المختلفة المحملة أعلاه، لم يحرز تقدم أيضا في معالجة مسألة تقسيم ممتلكات الدفاع الثابتة. أما فيما يتعلق بممتلكات الدفاع المنقولة، فقد بدأت القوات المسلحة التابعة للبوسنة والهرسك، بالتعاون مع حكومة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شهر أيلول/سبتمبر في تدمير حوالي ٣٠ ٠٠٠ بندقية كان قد تم التبرع بها في أواخر التسعينيات لما كان يسمى من قبل بجيش الاتحاد.

١٩ - واستمرت جمهورية صربسكا على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، في رفض اعتماد القرارات التي اتخذها الممثل السامي في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ لإدماج برتشكو في الإطار التنظيمي للدولة في مجال الكهرباء.

٢٠ - ولم يحرز سوى تقدم محدود في تنفيذ الهدفين الراميين إلى إغلاق مكتب الممثل السامي والذين أعلن عن إتمامهما بالفعل. ويتعلق هذان الهدفان بسيادة القانون والاستدامة المالية.

مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك

٢١ - عقد مجلس الرئاسة الثلاثي للبوسنة والهرسك سبع دورات عادية وخمس دورات استثنائية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ووافق مجلس الرئاسة في تموز/يوليه على إرسال ٤٥ من أعضاء القوات المسلحة التابعة للبوسنة والهرسك إلى بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان واعتمد قرارات بشأن تسوية مسألة فائض الأسلحة والذخائر والألغام/والأجهزة المتفجرة الخاصة بالقوات المسلحة التابعة للبوسنة والهرسك. وقد استمرت الخلافات الداخلية داخل مجلس رئاسة البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي حزيران/يونيه، نشب خلاف حول موقف البوسنة والهرسك بشأن قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المتعلق بهجوم القوات الإسرائيلية على أسطول تركي للمساعدات الإنسانية. وفي آب/أغسطس، فشل مجلس الرئاسة في الاتفاق على منهج مشترك لوفد البوسنة والهرسك المشارك في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢٢ - وجاء أداء الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك ومجلس وزرائها ضعيفا خلال فترة ولايتهما الموشكة على الانتهاء، التي استمرت أربع سنوات (٢٠٠٦-٢٠١٠)، وذلك مقارنة بالتشكيل السابق. ومن الناحية الكمية، أقر مجلس الوزراء تشريعات تقل بنسبة ١٣ في المائة عما أقره مجلس الوزراء في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦، بينما أقر برلمان البوسنة والهرسك عددا من القوانين أقل بنسبة ٢٨ في المائة عما أقره البرلمان في الفترة ذاتها.

٢٣ - كذلك ازداد أداء مجلس الوزراء تدهورا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فهو، رغم استمراره في الاجتماع بانتظام، لم يعتمد سوى أربعة قوانين جديدة و ١٣ تعديلا على التشريعات القائمة، وهو ما يشكل تدهورا ملحوظا. وكان أحد تلك القوانين قانون يتعلق بالشرط النهائي لرفع القيود على التأشيرات. وقد اعتمد المجلس أيضا استراتيجية التوظيف في البوسنة والهرسك للفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤، التي روعي فيها إطار الاتحاد الأوروبي للعمال، والالتزامات الناشئة عن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، والشراكة الأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد المجلس اقتراح وزارة الدفاع إرسال وحدة مشاة من القوات المسلحة التابعة للبوسنة والهرسك إلى بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان بقيادة الناتو.

٢٤ - وعلى غرار ذلك، اتسم عمل الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير بانخفاض الإنتاجية والافتقار إلى المناخ البناء، إذ ساد الخلاف بين الأحزاب وأعضاء الوفود حول قضايا أساسية تتعلق بأداء مؤسسات الدولة. ونتيجة لذلك، لم يتحقق سوى تقدم محدود في التعامل مع الشروط المتصلة بالاتحاد الأوروبي، واعتمدت الجمعية البرلمانية ١٨ قانونا، كان ١٠ منها تعديلات لتشريعات قائمة بالفعل وثمانية عبارة عن قوانين جديدة. وقد مد برلمان البوسنة والهرسك ولاية المدير بالإنباء لوكالة مكافحة الفساد وتنسيق جهود محاربة الفساد، استيفاء لشرط آخر من شروط رفع القيود عن التأشيرات، واعتمد أخيرا الاستراتيجية المنقحة لتنفيذ المرفق ٧ من الاتفاق الإطاري للسلام في البوسنة والهرسك. واضطر برلمان البوسنة والهرسك، نتيجة لانسحاب تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين الأحرار من مجلس شعوب البوسنة والهرسك في مرتين منفصلتين (في ٢٩ تموز/يوليه و ١ أيلول/سبتمبر)، إلى التوقف عن العمل بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني، مما حال دون اعتماد قانون للتعداد السكاني على مستوى الدولة. ونتيجة لذلك، قد لا تستطيع البوسنة والهرسك إجراء تعداد سكاني في عام ٢٠١١، مما قد يوجد مشاكل كبرى على صعيد إحراز المزيد من التقدم نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. كذلك تشكل عمليات

الانسحاب هذه سابقة لخضوع أعمال صنع القرار داخل الجمعية البرلمانية لمشيئة حزب واحد، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى مشاكل.

جمهورية صربسكا

٢٥ - سعت حكومة جمهورية صربسكا إلى استخدام الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في لاهاي في ٢٢ تموز/يوليه بشأن مشروعية إعلان استقلال كوسوفو في دعم فكرة انفصال جمهورية صربسكا عن البوسنة والهرسك. وتحقيقاً لهذه الغاية، أعلنت سلطات جمهورية صربسكا إنشاء لجنة من المحامين الوطنيين والدوليين لبحث النتائج المترتبة على فتوى المحكمة، مشيرة إلى أن التحليل الصادر عن هذه اللجنة سيكون الأساس الذي تقوم عليه السياسة في المستقبل. وبالرغم من الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٧ بشأن حدوث إبادة جماعية في سربرينيتشا، فقد واصلت سلطات جمهورية صربسكا علناً وبشكل متكرر إنكار حدوثها، مع الطعن في ذات الوقت في سلطة محكمة البوسنة والهرسك والمدعي العام للبوسنة والهرسك، وهما المؤسسات اللتان تقع على عاتقهما بصفة رئيسية مسؤولية تقديم المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب إلى العدالة في الوقت الذي تحتتم فيه المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أعمالها.

٢٦ - وبالإضافة إلى إقرار القانون الخاص بوضع ممتلكات الدولة الواقعة في أراضي جمهورية صربسكا والخاضعة لحظر التصرف في الممتلكات، في ١٤ أيلول/سبتمبر، فقد اعتمدت حكومة جمهورية صربسكا قانون جمهورية صربسكا بشأن تعداد السكان في عام ٢٠١١. وبالرغم من التحذيرات الصادرة عن المفوضية الأوروبية بشأن عدم الاعتراف دولياً بنتائج قانون التعداد السكاني هذا، فقد تم اعتماده في حزيران/يونيه ودخل حيز التنفيذ في تشرين الأول/أكتوبر بعد أن حكمت هيئة المصلحة القومية الحيوية بالمحكمة الدستورية لجمهورية صربسكا بأنه لا يمثل تعدياً على المصالح القومية للبشناق.

٢٧ - وعلى صعيد أكثر إيجابية، حافظت جمهورية صربسكا على النمو في الإنتاج الصناعي، الذي ارتفع في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بنسبة ٤,١ في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. ومن حيث الحساب الشهري، ارتفع الإنتاج الصناعي في جمهورية صربسكا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بنسبة ٥,٧ في المائة مقارنة بشهر آب/أغسطس ٢٠١٠، وبنسبة ٨,١ في المائة مقارنة بمتوسط الإنتاج الشهري في عام ٢٠٠٩ (معهد جمهورية صربسكا للإحصاء). وقد أحرزت جمهورية صربسكا تقدماً أيضاً في تسوية ديونها المستحقة لمقاطعة برتشكو فيما يتعلق بالرعاية الصحية واستحقاقات التقاعد. وتم في الموعد المحدد إنجاز التدابير المطلوبة من حكومة جمهورية صربسكا على

مستوى الدولة من أجل صرف الدفعة الرابعة من التمويل بموجب الترتيب الاحتياطي لصندوق النقد الدولي القائم مع البوسنة والهرسك.

اتحاد البوسنة والهرسك

٢٨ - أقر الاتحاد في أيلول/سبتمبر ميزانية أعيدت موازنتها بحيث تشتمل على الإجراءات التقشفية التي اشترطها صندوق النقد الدولي، رغم ضغوط شديدة من جانب جماعات قدماء المحاربين. وقد سمح ذلك بصرف الشريحة الرابعة في إطار الترتيب الاحتياطي لصندوق النقد الدولي في منتصف تشرين الأول/أكتوبر.

٢٩ - وشهدت العلاقات بين أعضاء الائتلاف الحاكم داخل الاتحاد ركوداً، حيث ظل التوتر يشوب العلاقات السياسية بين الكروات والبشناق. وقد نتج عن ذلك أن أصبح العديد من المناصب الحيوية في مؤسسات الاتحاد شاغراً بسبب الخلافات حول التمثيل العرقي والمشاريع الاقتصادية. وبالتالي، ظل منصب وزير التخطيط المكاني شاغراً إلى جانب عدة مقاعد في محكمة الاتحاد الدستورية وعدد من المناصب الأخرى، وذلك لمدة تزيد عن سنة. وفضلاً عن ذلك، لم يف الاتحاد بالتزاماته بموجب الدستور الخاص به الذي ينص على التوزيع المتكافئ لستة مناصب رئيسية في المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية للكيان على الشعوب الثلاثة التي يتألف منها الاتحاد. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت خطوات داخل الاتحاد إمعاناً في تسييس الخدمة المدنية والنكوص عن الإصلاحات التي يريها المجتمع الدولي عن طريق تحويل عدد من المناصب الجديدة إلى تعيينات سياسية.

٣٠ - وعرض العديد من التحديات التي تعوق توزيع المسؤوليات بين الاتحاد ومقاطعاته أمام المحكمة الدستورية للكيان، ويمكن أن يشكل هذا توجهها نحو الطعن في سلطات الكيان. وفي نفس الوقت، ظل الهيكل السياسي الأكثر تعقيداً داخل كيان الاتحاد يعقد من جهود اتخاذ القرار أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

ثالثاً - أولويات الشراكة الأوروبية ورفع القيود عن تأشيرات السفر

٣١ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تقدماً محدوداً في تلبية أولويات الشراكة الأوروبية. وباستثناء رفع القيود عن تأشيرات السفر، أثرت الفترة التي سبقت الانتخابات تأثيراً كبيراً في أداء مجلس الوزراء والجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك في هذا الشأن، وبالتالي لم تستوف الشروط الأساسية التي حددها الاتحاد الأوروبي، كاعتماد قانون للتعداد السكاني على مستوى الدولة، وقانون للمعونات الحكومية على مستوى الدولة، وإدخال التعديلات اللازمة على دستور البوسنة والهرسك وعلى قانون الانتخابات الخاص بها. وكذلك لا يزال الطريق

مسدودا أمام الإصلاحات الرامية إلى ضمان وجود حيز اقتصادي واحد (وهي أيضا جزء من أولويات الشراكة الأوروبية)، بما يشمل اعتماد قانون واحد بشأن الالتزامات وإنشاء نظام واحد للرقابة المصرفية.

٣٢ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذ مجلس وزراء البوسنة والهرسك قرارات تتعلق بالتشغيل المبدئي لوكالات الدولة المنشأة في إطار قوانين إصلاح الشرطة الصادرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، أقر مجلس وزراء البوسنة والهرسك خطط تعيين الموظفين في وكالة الطب الشرعي، ووكالة التعليم والتدريب، ووكالة دعم الشرطة. وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٠، اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك كتاب القواعد الخاصة بالتنظيم الداخلي لمديرية تنسيق أجهزة الشرطة في البوسنة والهرسك.

٣٣ - وأحرز تقدم مستمر في استيفاء الشروط المنصوص عليها في خريطة الطريق المتعلقة برفع القيود على تأشيرات السفر. وفي أيار/مايو، قدمت المفوضية الأوروبية اقتراحا لإلغاء شرط حصول مواطني البوسنة والهرسك على تأشيرات سفر، على أن تستوفي السلطات جميع المعايير المتبقية. وتتصل هذه المعايير بتعزيز القدرات في مجال إنفاذ القانون، والتنفيذ الفعال للإطار القانوني الخاص بمكافحة الجريمة المنظمة والفساد، والتنفيذ التدريجي لخطة العمل الموضوعة في آذار/مارس ٢٠١٠. والخاصة بإنشاء نظام لتبادل البيانات الإلكترونية بين مؤسسات الشرطة والادعاء، ومواءمة القوانين الجنائية على مستوى الكيانين ومقاطعة برتشكو مع القانون الجنائي على مستوى الدولة. واستنادا إلى التقييم الذي أجرته المفوضية الأوروبية في أيلول/سبتمبر للتقدم المحرز في استيفاء هذه المعايير، اقترحت المفوضية على البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي، إلغاء شرط الحصول على تأشيرة سفر بالنسبة لمواطني البوسنة والهرسك الحاملين لجوازات سفر بخاصية الاستدلال الإحيائي. وقد أيد البرلمان الأوروبي، في جلسته العامة المعقودة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، اقتراح المفوضية الأوروبية، وسينظر المجلس في المسألة ذاتها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

رابعاً - الإدارة العامة

٣٤ - كان التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير محدودا في مجال إصلاح الإدارة العامة وظلت الخدمة المدنية هدفا لمحاولات القادة إفساح المجال أمام مزيد من السيطرة السياسية على التعيينات المعنية. ولم تنفذ حتى الآن استراتيجية إصلاح الإدارة العامة في البوسنة والهرسك وخطط عملها المتعددة إلا بشكل جزئي فقط. غير أنه قد تم تعيين منسق جديد لعملية إصلاح الإدارة العامة.

٣٥ - وقد تأخر كثيرا تعيين العديد من كبار الموظفين في الخدمة العامة على مستوى الدولة، بما في ذلك تعيين رئيس جديد لوكالة تنظيم الاتصالات (الذي تأخر أكثر من ثلاث سنوات)، ورئيس هيئة الضرائب غير المباشرة (الذي تأخر قرابة السنتين)، وأعضاء مجلس وكالة تنظيم الاتصالات (الذي تأخر سنة ونصف)، والمدير العام لشركة توزيع الطاقة الكهربائية في البوسنة والمهرسك (سنة من التأخير)، ويؤثر هذا كله في فعالية اتخاذ القرارات في هذه المؤسسات. وسيتمتع على الحكومة المقبلة أن تقوم، على سبيل الأولوية بمعالجة هذا القصور من جانب مجلس الوزراء المنتهية ولايته.

٣٦ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تراجعاً في الإصلاحات ذات الأهمية الحاسمة في الاتحاد التي يرمى المجتمع الدولي تنفيذها. وشمل ذلك اتخاذ خمس مقاطعات لتدابير ترمي إلى وضع تشريعات خاصة بها في مجال الخدمة المدنية، وذلك في أعقاب القرار الذي اتخذته محكمة الاتحاد الدستورية في أيار/مايو ٢٠١٠ والذي أعلنت فيه أن بعض أحكام قانون الخدمة المدنية الاتحادي تتعارض مع الدستور.

٣٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، اتخذت محكمة الاتحاد الدستورية قراراً آخر يجرّد مؤسسات الاتحاد من سلطاتها ويفتح الباب لتقديم مزيد من الطعون في تشريعات الاتحاد والمقاطعات أمام المحكمة الدستورية. وأعلنت المحكمة في قرارها أن بعض مواد القانون المتعلق بالوزارات الاتحادية لا تتماشى مع الأحكام المنصوص عليها في دستور الاتحاد وأن وضع سياسات التعليم والثقافة هو من اختصاص المقاطعات. وأمهلت المحكمة برلمان الاتحاد ستة أشهر لمواءمة الأحكام المخالفة مع دستور الاتحاد، على أن تبقى الأحكام المذكورة سارية بصفة مؤقتة خلال تلك الفترة. وهذا الحكم هو المبادرة الناجحة الثانية التي يتخذها رئيس الاتحاد للطعن في التشريعات المتعلقة بتوزيع المسؤوليات على مستوى الكيانات والمقاطعات. وسيؤثر تنفيذ هذا القرار على الائتلافات التي قد تنشأ في المستقبل بين الكرواتيين والبشناق على مستوى الاتحاد، إذ يتوقع أن يسعى الكرواتيون إلى تحقيق اللامركزية وتوسيع نطاق الاستقلالية المحلية في المقاطعات.

خامساً - الإصلاح الدستوري

٣٨ - لم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير تقدماً في عملية الإصلاح الدستوري. فالفريق العامل الذي أنشأه مجلس الوزراء في شباط/فبراير لتنفيذ القرار الصادر عن الدائرة الكبرى للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في قضية سايديتش وفيتنشي، لم يتوصل إلى اتفاق. وفي آب/أغسطس، مدد مجلس الوزراء ولاية الفريق العامل وطلب منه مواصلة العمل بعد الانتخابات. وحاول الفريق العامل الاجتماع مرة أخرى في

أواسط تشرين الأول/أكتوبر، ولكن غياب بعض أعضائه من جمهورية صربسكا حال دون اكتمال النصاب القانوني. ولا يزال من الضروري إحراز تقدم في عملية الإصلاح الدستوري لجعل دستور البوسنة والهرسك يتوافق تماما مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ولضمان دوام الاستقرار وتحسين الأداء وهما أمران ضروريان لتلبية متطلبات الاندماج في الإطار الأوروبي - الأطلسي.

سادسا - ترسيخ سيادة القانون

استراتيجية الملاحقة القضائية على جرائم الحرب

٣٩ - لم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير تقدما يذكر نحو تنفيذ استراتيجية الملاحقة القضائية على جرائم الحرب (الاستراتيجية). ورغم الزيادة الطفيفة في عدد عمليات التحقيق والمحكمة الخاصة بجرائم الحرب، فلم يجر البت في معايير "الحساسية" التي ستحدد توزيع القضايا على مستوى الكيانين ودولة البوسنة والهرسك. وكان الموعد النهائي لاتخاذ هذا القرار هو كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وقد توقف الآن تنفيذ الاستراتيجية لأنه لن يمكن إكمال تخطيط الميزانية ما لم يتم الاتفاق على هذه المعايير.

٤٠ - وبالمثل، لم يحرز تقدم في مسألة التعاون الإقليمي فيما يخص الملاحقة القضائية على جرائم الحرب، وهي أولوية أخرى من أولويات الاستراتيجية. ولم يتخذ رئيس هيئة الادعاء في البوسنة والهرسك أي خطوات لمواصلة مناقشة مذكرات التفاهم المتعلقة بتبادل الأدلة مع البلدان المجاورة.

٤١ - ومع ذلك، فقد أحرز تقدم في التعاون القضائي الإقليمي فيما يتعلق بتنفيذ قرارات المحكمة. فقد وقعت البوسنة والهرسك مع كرواتيا وصربيا اتفاقات معدلة بشأن التنفيذ المشترك لقرارات المحكمة المتعلقة بالمسائل الجنائية، وبشأن المساعدة القانونية في المسائل المدنية والجنائية مع صربيا في شباط/فبراير ٢٠١٠. وتوصلت وزارة العدل في البوسنة والهرسك أيضا في تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى اتفاقات مع الجبل الأسود بشأن التنفيذ المشترك لقرارات المحكمة المتعلقة بالمسائل الجنائية وبشأن المساعدة القانونية. وتم التوقيع على هذه الاتفاقات لمنع الأشخاص المدانين من الهرب إلى البلدان المجاورة تجنبا للعقاب.

٤٢ - وبنهاية أيلول/سبتمبر، تلقت وزارة العدل في البوسنة والهرسك أربعة طلبات من صربيا لإنفاذ جزاءات جنائية، و ٢٨ طلبا من كرواتيا، وأحالت ٣٨ طلبا إلى صربيا و ٣٢ إلى كرواتيا. وبحلول أيلول/سبتمبر، كانت البوسنة والهرسك قد بدأت النظر في

طلبات الإنفاذ هذه وأكدت حكما بالسجن لمدة ثماني سنوات صدر في كرواتيا في قضية بارزة ضد السياسي الشهير برانيمير غلافاس اتهم فيها بارتكاب جرائم حرب في حق مدنيين.

٤٣ - وقد أحدثت قضيتان أثارهما صربيا بشأن تهم بارتكاب جرائم حرب أثرا لا يستهان به في البوسنة والهرسك. ففي القضية الأولى، ألقت السلطات في المملكة المتحدة القبض، في ١ آذار/مارس، على أيوب غانيتش، عضو رئاسة جمهورية البوسنة والهرسك السابقة أيام الحرب، عملا بطلب للتسليم قدمته صربيا التي ادعت تورطه في ما يسمى بقضية "شارع دوبروفولياشكا". وقد وقعت الجريمة المزعومة في عام ١٩٩٢ وكانت تتعلق بهجوم على قافلة تابعة للجيش اليوغوسلافي. وفي تموز/يوليه، رفضت محكمة مدينة وستمنستر الجزئية في لندن، الطلب الذي قدمته صربيا بتسليم غانيتش ورفعته على الفور الإقامة الجبرية المفروضة عليه. وأعلنت محكمة لندن في قرارها أن "هذه الدعوى مرفوعة لأغراض سياسية وبجري استغلالها لخدمة تلك الأغراض، مما يعد إساءة لاستعمال الإجراءات القضائية للمحكمة"، وشددت على أن الدافع وراء الدعوى يقوم على أسباب "سياسية، أو عرقية، أو دينية".

٤٤ - وفي قضية خلافية أخرى من قضايا جرائم الحرب، أبطلت محكمة الاستئناف في بلغراد حكما أصدرته محكمة ابتدائية بالسجن ١٢ عاما على مواطن من البوسنة والهرسك هو إيليا يوريسيتش، وأمرت بإعادة محاكمته وأطلقت سراحه. وكان يوريسيتش قد حكم عليه لتورطه في ما يسمى بقضية "قافلة توزلا"، التي كانت تتعلق بهجوم تعرضت له قافلة تابعة للجيش اليوغوسلافي الوطني عند انسحابها من توزلا في أيار/مايو ١٩٩٢. وقد قتل نحو ٥٠ جندي أثناء تبادل إطلاق النار الذي أعقب الهجوم. وألقي القبض على يوريسيتش في مطار بلغراد في أيار/مايو ٢٠٠٧، وأمضى ثلاث سنوات وخمسة أشهر خلف القضبان. وأثار الحكم بإدانته الذي صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ردود فعل حادة لدى كل من الكرواتيين والبوشناق، الذين اعتبروا أن القضية ذات دوافع سياسية. ولم يحدد موعد لإعادة محاكمته بعد.

الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدل

٤٥ - لا يزال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدل ضعيفا، بسبب انعدام الإرادة السياسية لدى الكيانين اللذين ما زالا يتغيبان عن جلسات الفريق العامل الفني، وعدم رغبة وزارة العدل في البوسنة والهرسك في الاضطلاع بدورها التنسيق. ومن ثم، فلم يحرز إلا تقدم طفيف في تنفيذ أنشطة ليس لمعظمها تأثير ملموس مهم. فقد جرى أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير تنفيذ زهاء ١٥ في المائة من الأنشطة تنفيذا كاملا، و ٦٥ في المائة تنفيذا جزئيا، وكان المؤتمر الوزاري الرابع، المعقود في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، دليلا على الوضع

الراهن، فقد اقتصر وزير العدل بجمهورية صربسكا في بيانه على النجاح الذي حققه بلده خارج نطاق تنفيذ الاستراتيجية. ويواصل المجتمع الدولي رصد الأفرقة العاملة ذات الصلة بالاستراتيجية، وهو يعكف حاليا على استعراض جميع المشاريع المنفذة في إطارها لتحديد أولوياتها، مستفيدا في ذلك من الإجراءات الناجحة والمنسقة التي اتخذت في السابق.

مكافحة الفساد

٤٦ - رغم أن الإحساس بوجود الفساد ما زال قويا للغاية في البوسنة والهرسك، فإنه يمكن الإبلاغ عن إحراز تقدم محدود في هذا الشأن. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٠، مددت السلطات بالفعل ولاية مدير وكالة منع الفساد وتنسيق مكافحة الفساد بالنيابة، باعتبار ذلك شرطا من شروط إنشاء نظام لدخول مواطنيها الاتحاد الأوروبي دون تأشيرات. بيد أن تعيين مدير دائم لن يتم قبل تشكيل السلطات الجديدة على مستوى الدولة في البوسنة والهرسك بعد الانتخابات، ولم يتبين بعد إذا ما كانت البوسنة والهرسك ستستخدم الأدوات الموجودة تحت تصرفها لمعالجة هذه المشاكل. وبالنظر إلى ارتفاع معدل الفشل في محاكمات قضايا الفساد، ولا سيما القضايا البارزة، ينبغي التركيز مجددا على النهوض بقدر كاف من القدرات يجري تخصيصه للتحقيق في قضايا مكافحة الفساد، وعلى تعزيز آليات التنسيق بين الشرطة والادعاء.

مسائل أخرى تتعلق بسيادة القانون

٤٧ - نص القرار الذي أصدره الممثل السامي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بسن تعديلات على قانون محكمة البوسنة والهرسك وقانون مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك على تمديد ولايات القضاة والمدعين العامين الدوليين العاملين في قضايا جرائم الحرب لمدة ثلاث سنوات إضافية. وفي ضوء انخفاض الدعم الذي تعهدت الجهات المانحة الدولية بتقديمه للميزانية، والذي بلغ ٦,٤ ملايين يورو من إجمالي المبلغ المطلوب، وقدره ٨,٥ ملايين يورو، منح قلم محكمة البوسنة والهرسك وقلم مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك في نقل معظم موظفيهما الوطنيين إلى ميزانية البوسنة والهرسك في الموعد المحدد.

٤٨ - وفي ضوء التراجع التدريجي المتوقع في المساعدة الدولية، يلزم تنقيح مشروع ميزانية قلم المحكمة لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. واتفقت أهم الجهات المانحة الدولية الرئيسية وقلم المحكمة أيضا على إعداد خطة للتنمية المؤسسية تدمج تمويل الموظفين ونقلهم وتدريبهم الوظيفي والتكاليف التشغيلية على مدى فترة تتراوح ما بين ٣ و ٥ سنوات. وفيما يتعلق بتوزيع الموظفين، لدى محكمة البوسنة والهرسك الآن ما مجموعه خمسة قضاة دوليين للنظر في

قضايا جرائم الحرب، بعد مغادرة قاض واحد في وقت سابق من العام. وينبغي أن يفد إلى مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك قريبا مدع عام دولي رابع للعمل في الإدارة الخاصة المعنية بجرائم الحرب. وفي حين كان استقدام الموظفين ناجحا بالنسبة لكل الوظائف الدولية المدرجة على الميزانية تقريبا، ظلت هناك، حتى وقت كتابة هذا التقرير، وظيفتان شاغرتان من الوظائف الأربعة الخاصة بالمستشارين في الإدارة المعنية بالجريمة المنظمة في مكتب المدعي العام.

٤٩ - ولا تزال المحكمة الدستورية الاتحادية ينقصها ثلاثة قضاة، مما يمنعها من البت في القضايا الحيوية التي تمس المصلحة القومية. وقد ساهم رئيس الاتحاد المنتهية ولايته بدور محوري في إرجاء هذه التعيينات الضرورية باعتراضه على دور المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين في اختيار المرشحين واقترح ترشيحهم، فقد ذهب إلى أن المجلس ينبغي أن يقتصر دوره على التحقق من استيفاء المرشحين للشروط الأساسية، وأن يترك لرئيس الاتحاد مسألة تعيين المرشح الذي يختاره.

٥٠ - ويتعرض مشروع بناء سجن حكومي لحالات تأخير كبيرة. وفي حين لا تزال تكلفة المشروع الكلية تبلغ ٣٩,٦ مليون يورو، فقد تغير هيكل التمويل مؤخرا، حيث لم تعد المنحة البالغة ٣,٩ ملايين يورو متاحة بسبب حالات التأخير في تنفيذ المشروع. وعلى صعيد أكثر إيجابية، وافقت المفوضية الأوروبية في تموز/يوليه على منحة إضافية بقيمة ٥,١ ملايين يورو من أموال صك المساعدة قبل الانضمام لعام ٢٠١٠، ليلبلغ بذلك مجموع مساهمات الاتحاد الأوروبي ١٠,٨٥ ملايين يورو. ويصبح عبء الميزانية الواقع على الدولة ٦,٤٥ ملايين يورو. ونتيجة لحالات التأخير، لا يُتوقع الانتهاء من أعمال التشييد حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ومن المقرر أن يدخل السجن حيز التشغيل بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٥١ - ولحل مشكلة التراكم في إنفاذ العقوبات الجنائية، ينبغي التركيز على زيادة الطاقة الاستيعابية للسجون، ولا سيما في الاتحاد، وعلى النهوض باستخدام الإفراج المشروط، وكذلك خدمة المجتمع بدلا من السجن. بموجب أحكام تقل عقوبتها عن عام واحد. أما مشروع استحداث نظام للرقابة الإلكترونية والإقامة الجبرية للأشخاص الذين تصدر بحقهم أحكام بالسجن لمدة قصيرة الأجل تصل إلى عام واحد، أو الذين يمنحون إفراجا مشروطا، وهو المشروع الذي تدعمه وزارة العدل الاتحادية بصورة نشطة، فما زال قيد النظر في الوقت الراهن. ولم يعتمد البرلمان الاتحادي حتى الآن التعديلات التي أدخلت على القانون الجنائي الاتحادي والقانون الاتحادي المتعلق بتنفيذ العقوبات الجنائية.

سابعاً - التعاون مع المحكمة الدولية

٥٢ - استمر مستوى التعاون بين البوسنة والهرسك والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مُرضياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير ولا تزال الأولوية موجهة للقبض على راتكو ملاديتش. إلا أن القلق يتزايد من أن تكون الشبكات التي تقدم الدعم لملاديتش وغيره من المتهمين بارتكاب جرائم حرب قد أخذت تستعيد قوتها.

٥٣ - ومن الأمور التي تبعث على القلق بشكل خاص أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أخذ سياسيو جمهورية صربسكا في إعطاء دعم علني متزايد للأشخاص الذين أصدرت المحكمة لوائح اتهام أو أحكاماً بالإدانة بحقهم. ففي تموز/يوليه، أزاح ممثلون لحكومة جمهورية صربسكا الستار عن تمثال لشخص أدانتها المحكمة. وفي تموز/يوليه أيضاً، منح الحزب الديمقراطي الصربي أرفع درجات التكريم به لرادوفان كارادزيتش، الذي لا يزال يحاكم في لاهاي، ولشخص آخر متهم بارتكاب جرائم حرب. كذلك أنكرت سلطات جمهورية صربسكا مراراً وقوع إبادة جماعية في سربرينيتشا، متجاهلة بذلك أحكام سابقة للمحكمة ومحكمة العدل الدولية. ولم يكن يعرب قبل ذلك بهذه العلانية وبهذا التواتر عن هذا الدعم العلني لأشخاص متهمين بارتكاب جرائم حرب أو مدانين بارتكابها. وقد أعرب رئيس هيئة الادعاء في المحكمة في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن في حزيران/يونيه عن مخاوفه، وأدان بشدة هذا الاتجاه الذي يقوّض التعاون مع المحكمة الدولية ويخل بإقامة العدل وكذلك "بالجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة والاستقرار في المجتمعات الخارجة من النزاع".

٥٤ - ولا يزال رادوفان ستانكوفيتش، الذي فر من السجن في فوتشا في أيار/مايو ٢٠٠٧، مطلق السراح. وكان ستانكوفيتش قد أدين من قبل محكمة البوسنة والهرسك بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وحكم عليه بالسجن ٢٠ عاماً. ولا يجري اتخاذ أي تدابير جادة للقبض عليه. ويبعث عدم اعتقاله على زيادة الشعور بالإحباط، نظراً لأن هذه القضية كانت أول قضية للمحكمة يتم تحويلها إلى محكمة البوسنة والهرسك.

ثامناً - إصلاح الاقتصاد

٥٥ - تظهر البيانات الاقتصادية المتاحة لعام ٢٠١٠ بؤادر على حدوث تحسن متواضع. فقد تنبأ المصرف المركزي في البوسنة والهرسك بحدوث نمو بنسبة ٠,٥ في المائة في اقتصاد البلد في عام ٢٠١٠، حتى وإن لم يكن قادراً حتى الآن على توفير بيانات موثوقة عن النصف الأول من العام. ويأتي ذلك في أعقاب انكماش الاقتصاد بنسبة ٢,٩ في المائة في

عام ٢٠٠٩^(٣). وشهدت صادرات البوسنة والهرسك ارتفاعاً حاداً خلال الشهور الستة الأولى من عام ٢٠١٠، حيث زادت بنسبة ٣٢ في المائة (لتصل إلى ٣,٣٨ بلايين ماركا) مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي^(٤). وانخفض العجز التجاري بنسبة ١٦ في المائة لنفس الفترة ليصل إلى ٢,٨٥ بليون ماركا. ولا يزال الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للبوسنة والهرسك، حيث يمثل نحو ٥٠ في المائة من مجموع التجارة الخارجية، بينما تمثل البلدان الأعضاء في اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى لعام ٢٠٠٦ ما نسبته ٢٩ في المائة. وبلغ مستوى التضخم في البوسنة والهرسك ٢ في المائة بين شهري كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه^(٥). وفي الفترة نفسها، سجل الإنتاج الصناعي زيادة وصلت إلى ٠,٢ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٩^(٦). ولا تزال معدلات البطالة المسجلة مرتفعة، حيث قدرت بنحو ٤٣ في المائة في تموز/يوليه، أي ما يزيد على ٥١٦ ألف شخص^(٧). وبلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ٨١,١٥ مليون ماركا في النصف الأول من عام ٢٠١٠، بانخفاض قدره ٤٧ في المائة عن الفترة نفسها من عام ٢٠٠٩. وفي تموز/يوليه، بلغ متوسط الراتب الصافي ٧٩٩ ماركا، بانخفاض قدره ٠,٤ في المائة مقارنة بشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بينما بلغ متوسط المعاش التقاعدي ٣٣٣ ماركا خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٠، بانخفاض قدره ١,٣ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وارتفع الدين الخارجي للبوسنة والهرسك من ٥,٦٦ بلايين ماركا في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٥,٩٣ بلايين ماركا في نهاية الربع الثاني من السنة.

٥٦ - وعقد مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة ثلاثة اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير (في ١٦ حزيران/يونيه و ٢٦ تموز/يوليه و ٢٣ أيلول/سبتمبر)، غير أنه لم يتمكن حتى الآن من الاتفاق على معاملات جديدة لتخصيص إيرادات الضرائب غير المباشرة، وهي معاملات ينبغي الاتفاق عليها على أساس ربع سنوي، حسبما ينص عليه كتاب القواعد المتعلقة بمنهجية تخصيص الضرائب غير المباشرة المعتمد في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ونتيجة لذلك، لا تزال المعاملات المعتمدة في الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ سارية. ولم يتم حتى الآن الانتهاء من إعادة موازنة عائدات الضرائب غير المباشرة التي تم تحصيلها وتوزيعها لعام ٢٠٠٨. كذلك لم يتم الاتفاق داخل مجلس وزراء البوسنة والهرسك على المدير الجديد

(٣) المصدر: وكالة الإحصاءات في البوسنة والهرسك.

(٤) المصدر: وزارة التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية في البوسنة والهرسك.

(٥) المصدر: مديرية التخطيط الاقتصادي في البوسنة والهرسك.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) المصدر: وكالة الإحصاءات في البوسنة والهرسك.

للهيئة، على الرغم من أن ولاية المدير الحالي قد انتهت في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وعلى الجانب الإيجابي، تم في تموز/يوليه الشروع في إجراء مراجعة خارجية لحسابات الإيرادات التي تم تحصيلها وتوزيعها لعام ٢٠٠٩ على أساس القرار الذي اتخذته مجلس الإدارة بشأن مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٩ من حيث موضوعها ومضمونها ونطاقها. ويتوقع أن تلي ذلك دعوة عامة إلى تقديم العطاءات لاختيار شركة لمراجعة الحسابات.

٥٧ - وعقد المجلس المالي في البوسنة والهرسك ثلاث جلسات خلال الفترة المشمولة بالتقرير (في ١٧ أيار/مايو و ١٦ حزيران/يونيه و ٣٠ آب/أغسطس) ركز فيها على أعمال الترتيب الاحتياطي القائم بين صندوق النقد الدولي والبوسنة والهرسك وإعداد إطار شامل للموازنة والسياسات المالية العامة في البوسنة والهرسك للفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

٥٨ - وقامت بعثة الصندوق بزيارة البوسنة والهرسك خلال الفترة من ٤ إلى ١٧ أيار/مايو لإجراء المراجعة الثانية لأداء البلد في إطار الترتيب الاحتياطي. ورغم أن البعثة قد لاحظت بوادر تنم عن استقرار الاقتصاد، فقد لاحظت أيضا حالات تأخير في تنفيذ سلطات الاتحاد للتدابير الهيكلية. إلا أنه عقب تحقيق تقدم كاف في تنفيذ الشروط المتفق عليها، أبلغ الصندوق سلطات البوسنة والهرسك في ٢٠ أيلول/سبتمبر بأنها قد استكملت الإجراءات التي اتفق عليها من قبل مع البعثة. وقد سمح ذلك للمجلس التنفيذي للصندوق في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر باستكمال المراجعتين الثانية والثالثة لأداء الاقتصاديين للبوسنة والهرسك بموجب الترتيب الاحتياطي، مما سمح بتحرير مبلغ يعادل ١٣٣ مليون يورو. ومن هذا المبلغ، قامت سلطات البوسنة والهرسك بسحب ما يقرب من ٣٨ مليون يورو لدعم ميزانية الكيانين، بينما لم يتم بعد سحب بقية المبلغ المخصص لزيادة الاحتياطيات، وهو ما يرجع إلى قوة مركز الاحتياطي لدى البنك المركزي للبوسنة والهرسك.

٥٩ - ولم يعتمد المجلس المالي للبوسنة والهرسك حتى الآن الإطار الشامل للموازنة والسياسات المالية الذي يشكل أساس إعداد ميزانيات الدولة والكيانين لعام ٢٠١١. وتتمثل العقبة الرئيسية التي تحول دون اعتماد هذا الإطار في رفض الكيانين دعم ميزانية للدولة لعام ٢٠١١ يعادل ميزانية العام الحالي. ومن شأن تخفيض الميزانية أن يضعف قدرة مؤسسات الدولة على تنفيذ التزاماتها القانونية واستيفاء متطلبات الاندماج في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وقد أشير إلى هذه المخاطر في رسالتين مؤرختين ٢١ و ٢٧ أيار/مايو وجههما وزير المالية والخزانة في البوسنة والهرسك إلى سفراء المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام. ودعا السفراء المجلس المالي إلى وضع ميزانية الدولة لعام ٢٠١١ بمستوى يسمح لمؤسساتها بالعمل بفعالية وكفاءة.

٦٠ - ومنذ صدور قرار الممثل السامي في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بشأن شركة توزيع الكهرباء في البوسنة والهرسك (ترانسكو)، استأنفت الشركة عملياتها اليومية^(٨). إلا أنه لا تزال هناك مشاكل كبيرة، رغم ما أعلنه رئيسا وزراء الكيانين من التزامهما بتذليل العقبات التي تعترض عمل الشركة^(٩). فجميع العاملين في إدارة الشركة ومعظم أعضاء مجلس إدارتها لا يزالون يعملون بصفة مؤقتة. وفي حين تم الإعلان في مطلع عام ٢٠١٠ عن الشواغر الخاصة بوظائف المدير العام والمديرين التنفيذيين، لم يتم البت في التعيينات النهائية في انتظار التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن التوزيع العرقي للمناصب الإدارية. ولا تزال جميع الاستثمارات الرئيسية في البنية التحتية لتوزيع الكهرباء موقوفة. ويلزم بصفة عاجلة اعتماد خطط للعمل والاستثمار للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ من أجل صيانة شبكة توزيع الكهرباء وتطويرها. فقد أصبحت هذه الشبكة الآن في حالة سيئة نتيجة عدم الارتقاء بها منذ نحو ثلاثة أعوام، وهو ما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عدة مرات.

٦١ - وعلى الرغم من المشاكل المذكورة أعلاه، ارتفعت أرباح الشركة بنحو ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٩ (لتصل إلى ما يقرب من ٢٨ مليون ماركا). وتؤكد هذه الأرقام أن الشركة تحقق أرباحا وتفيد كلا المساهمين (الكيانين) بشكل مباشر.

٦٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، وقعت شركة السكك الحديدية الاتحادية عقدا للانضمام إلى شركة Cargo 10 Alliance، وهي شركة مشتركة للشحن عن طريق السكك الحديدية أسستها شركات السكك الحديدية لسلوفينيا وكرواتيا وصربيا. ويُنْتَظَر من هذه الشركة اختصار مدة النقل وخفض التكاليف وزيادة حركة القطارات على خطوط السكك الحديدية التي تمر بيوغوسلافيا السابقة من النمسا وهنغاريا وإيطاليا إلى بلغاريا وتركيا واليونان. ويتوقع أن يؤدي اتحاد الشركات هذا أيضا إلى مواءمة الأسعار والمساهمة في تنمية المنطقة ككل.

تاسعا - عودة اللاجئين والمشردين

٦٣ - بعد تأخر لمدة سنتين (انظر التقارير السابقة للاطلاع على التفاصيل)، اعتمد مجلس شعوب البوسنة والهرسك، في ٢٤ حزيران/يونيه الصيغة المنقحة من استراتيجية تنفيذ المرفق ٧ من الاتفاق الإطار العام للسلام. وينبغي الآن التركيز على ضمان تنفيذ الاستراتيجية والتوصيات الواردة فيها. فلا يزال هناك نحو ١١٣ ٠٠٠ شخص مسجل ضمن

(٨) قرار سن التعديلات التي أدخلت على قانون تأسيس شركة توزيع الطاقة الكهربائية في البوسنة والهرسك؛ متاح على الموقع www.ohr.int/decisions/statemattersdec/default.asp?content_id=43975.

(٩) اتفاق رئيسي وزراء الكيانين على مبادئ سياسة الطاقة، المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، واتفاق جمعية المساهمين في شركة ترانسكو، المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

المشردين داخليا، ومنهم أكثر من ٧ ٠٠٠ شخص يعيشون في ظروف سيئة في المراكز الجماعية. ومن المشردين من عاشوا في هذه الظروف السيئة لمدة تزيد عن ١٥ سنة. والهدف من الاستراتيجية هو طي صفحة التشرد في البوسنة والهرسك بحلول عام ٢٠١٤. غير أنه، نظرا للعقبات السياسية العديدة التي اعترضت الاستراتيجية خلال مرحلة الاعتماد، ليس من المؤكد وجود إرادة سياسية لتحقيق ذلك.

٦٤ - وتظل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في البوسنة والهرسك الوكالة الدولية الرائدة للمشردين واللاجئين في البلد. وسوف تواصل المفوضية دعم جهوده الرامية إلى ضمان التنفيذ الكامل للمرفق ٧ من الاتفاق الإطاري العام للسلام.

عاشرا - موستار

٦٥ - في أعقاب تعيين رئيس لبلدية موستار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بعد تأخر دام فترة طويلة، لم تُحرز سلطات المدينة تقدم يذكر في التعامل مع التحديات العديدة التي تواجه المدينة وسكانها وثمة قلق متنام إزاء الزيادة التي طرأت على الحوادث ذات الدوافع العرقية.

٦٦ - وتنظر المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك حاليا في طعن ثانٍ قدمه الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك في حكم وارد في النظام الأساسي لمدينة موستار وفي أحكام واردة في قانون الانتخابات والدستور الاتحادي للبوسنة والهرسك سنهائها الممثل السامي، وتنص على توحيد إدارة المدينة في موستار. ورفضت المحكمة الدستورية الاتحادية طعنا قدم في وقت سابق.

٦٧ - وأُغلق مكتب الممثل السامي في موستار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ولا يزال مكتب الممثل السامي في موستار مؤلفا من فريق يضم ثلاثة أشخاص مكلفين برصد التطورات في المدينة والمنطقة.

حادي عشر - مقاطعة برتشكو

٦٨ - حسب ما أُشير إليه في التقارير السابقة، أُحرز تقدم كبير خلال السنوات الأخيرة فيما يتعلق بإرساء الحكم الديمقراطي في برتشكو. وسوف يواصل المشرف الجديد على مقاطعة برتشكو، الذي وصل قرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، تقييم قوة المؤسسات في برتشكو واستدامتها وقدرتها على العمل، بهدف إنهاء الإشراف عندما يتضح أن تلك المؤسسات تؤدي وظائفها بفعالية، وعلى ما يبدو بصفة دائمة.

٦٩ - وحسب ما أشير إليه في التقارير السابقة للممثل السامي، فإن عدم وفاء الدولة والكيانين بالتزاماتها الناشئة عن القرار النهائي المتعلق بمقاطعة برتشكو اضطر الممثل السامي إلى سن تعديلات على العديد من التشريعات المتعلقة بالمقاطعة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وقد امتثلت السلطات على مستوى الدولة والاتحاد والمقاطعة لالتزاماتها المتعلقة بنشر الصيغ المعدلة من التشريعات في جرائدها الرسمية، ولكن سلطات جمهورية صربسكا لم تفعل ذلك بعد. ولذا، لم تعترف جمهورية صربسكا بعد بالمقاطعة كوحدة تتمتع بالحكم الذاتي ضمن الإطار التنظيمي والمؤسسي لقطاع الكهرباء في البلد. ويظل ذلك عقبة أمام تحقيق مزيد من التنمية والاستدامة الاقتصادية في مقاطعة برتشكو.

ثاني عشر - إصلاح قطاع الدفاع

٧٠ - بعد أن قرر حلف الشمال الأطلسي أن يقدم للبوسنة والهرسك خطة العمل المتعلقة بالعضوية في مؤتمر القمة المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٠، لم يحرز الزعماء السياسيون في البوسنة والهرسك أي تقدم في التعامل مع الشروط المتعلقة بالامتلاكات الدفاعية الثابتة. ونتيجة لذلك، ضيقت البوسنة والهرسك فرصة بدء برنامجها الوطني السنوي الخاص بخطة عمل العضوية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ولن تسنح الفرصة مرة أخرى للقيام بذلك إلا في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وفي هذه الأثناء، تستمر البوسنة والهرسك في تنفيذ خطة عمل الشراكة الفردية.

٧١ - وفي ١ أيلول/سبتمبر، أقرت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك القرار الذي اتخذته مجلس رئاسة البوسنة والهرسك في نيسان/أبريل بإيفاد وحدة تضم ٤٥ فرداً إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. وسوف تكون وحدة البوسنة والهرسك جزءاً من الوحدة الداعمة في القيادة الإقليمية في الجنوب. وستنشر الوحدة في أفغانستان في منتصف تشرين الأول/أكتوبر.

٧٢ - واستمر التخلص من فائض الأسلحة والذخيرة التابعة للقوات المسلحة في البوسنة والهرسك وإن اقتصر ذلك على نصف ما يمكن عمله. ومنذ بداية عام ٢٠١٠، قامت القوات المسلحة في البوسنة والهرسك بتصنيف ١٥٠٠ طن إضافي من الذخيرة على أنها "غير مأمونة". ولم يأمر مجلس رئاسة البوسنة والهرسك بتدميرها حتى الآن. وفي أثناء ذلك، بدأت القوات المسلحة في البوسنة والهرسك في أيلول/سبتمبر، بالتعاون مع حكومة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تدمير حوالي ٣٠.٠٠٠ بندقية كانت مقدمة لما كان يطلق عليه من قبل جيش الاتحاد كجزء من البرنامج الذي كانت الولايات المتحدة تضطلع به للتدريب والتجهيز في النصف الثاني من التسعينات.

ثالث عشر - إصلاح جهاز الاستخبارات

٧٣ - واصلت قيادة جهاز الاستخبارات والأمن في البوسنة والهرسك جهودها الرامية إلى تعزيز الجهاز، تساعدها مساعدة نشطة في ذلك اللجنة البرلمانية المشتركة في البوسنة والهرسك للرقابة على جهاز الاستخبارات والأمن.

٧٤ - ونددت بشدة اللجنة المشتركة بالهجوم الذي تم بالقنابل على مخفر للشرطة في مدينة بوغوينو في ٢٧ حزيران/يونيه وطالبت القطاع الأمني ببذل جهود متضافرة وصارمة لحل هذه القضية. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، حثت اللجنة مجلس وزراء البوسنة والهرسك على "زيادة اختصاصات الهيئات المخولة بصلاحيات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وذلك بتعديل التشريعات ذات الصلة بالموضوع وتشديد العقوبات على هذه الأفعال الإجرامية". وقد أرسل جهاز الاستخبارات والأمن بعد ذلك إلى مجلس الوزراء عدة مقترحات لتعديل القانون المتعلق بجهاز الاستخبارات والأمن وقانون الإجراءات الجنائية للبوسنة والهرسك. غير أن هذه التعديلات لم تُعتمد بعد.

٧٥ - وفي تموز/يوليه، تعذر على اللجنة المشتركة، نتيجة لانعدام الدعم من جانب مندوبي جمهورية صربسكا، سن القانون المتعلق بتعديل قانون حماية البيانات السرية. واستثمرت المفوضية الأوروبية موارد كبيرة لمساعدة وزارة الأمن في البوسنة والهرسك على إعداد مشروع للتعديلات اللازمة لضمان حماية المعلومات السرية الخاصة بالاتحاد الأوروبي "حسب المعايير الدنيا للاتحاد الأوروبي". ولهذه التعديلات أهمية كبيرة أيضا بالنظر إلى أنه لم يجر بعد التوصل إلى الاتفاق التنفيذي المطلوب إبرامه بين منظمة الشرطة الأوروبية والبوسنة والهرسك.

رابع عشر - القوة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي

٧٦ - واصلت البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك توفير قوة عسكرية قوامها نحو ٢٠٠٠ فرد، مع الاحتفاظ بإمكانية جلب قوات خارجية احتياطية. وما زال مقر البعثة وعنصر إنفاذ السلام التابع لها موجودين في منطقة سارييفو، مع وجود أفرقة للاتصال والمراقبة في جميع أنحاء البلد. ووفر وجود البعثة في الميدان الطمأنينة اللازمة للمواطنين الذين ما زالوا يعتبرونه ضروريا. ونظرا للبيئة السياسية الصعبة، لا يزال من المهم أن تحتفظ البعثة بقدرتها على نشر قوات في كافة أنحاء البوسنة والهرسك خلال فترة وجيزة. وواصلت البعثة العمل على نحو وثيق مع القوات المسلحة في البوسنة والهرسك، وكان الشروع في مهام جديدة في مجال بناء القدرات والتدريب خطوة طيبة نحو تعزيز قدرات البوسنة والهرسك.

ويعترف المواطنون على نطاق واسع بالدور الرئيسي الذي ما برحت البعثة تؤديه للمساهمة في هئية بيئية سالمة ومأمونة، والذي ساعد مكتب الممثل السامي وغيره من المنظمات الدولية على الاضطلاع بولاياتها. وبذلك، استمرت البعثة في أداء مهامها بوصفها عاملا مهما لتحقيق الاستقرار في البلد.

٧٧ - وتجري الاستعدادات لمواصلة البعثة وجودها التنفيذي بعد عام ٢٠١٠. ويرى الممثل السامي أن من المهم أن تحتفظ البعثة بولاية تنفيذية لمدة بضعة أشهر على الأقل بعد إغلاق مكتب الممثل السامي. وواصل الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي تقديم التوجيه والدعم من الناحية السياسية لمهمة البعثة.

خامس عشر - بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي

٧٨ - استمرت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في تقديم الدعم لتطوير الوكالات المختصة بإنفاذ القوانين في البوسنة والهرسك في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والفساد وفي مجال التعاون فيما بين الشرطة والمدعين العامين وفيما بين الشرطة وهيكل السجون، وكذلك في مجال تعزيز المساءلة ضمن هيئات الشرطة. وواصلت البعثة عملها فيما يتعلق بتنسيق الإطار القانوني لضباط الشرطة وهيئاتها وتقديم الدعم لمواصلة تنفيذ القوانين المتعلقة بإصلاح الشرطة، الصادرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، عن طريق توفير الإرشاد لمديرية تنسيق الشرطة. وقد تم الآن رسميا إنشاء جميع الهيئات والوكالات التي تنص عليها قوانين إصلاح الشرطة الصادرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وقد استوفت الشروط اللازمة لبدء عملها. وسوف تستمر البعثة، نظرا لانتهاؤها ولايتها في نهاية عام ٢٠١١، في التركيز على تطوير الدور التنفيذي والتنسيقي لمديرية تنسيق الشرطة، مع تعزيز وكالة الدولة للتحقيق والحماية باعتبارها وكالة التحقيق الرائدة، والترويج للتعاون فيما بين وكالات إنفاذ القوانين وتشجيع التعاون فيما بين موظفي الشرطة ووزراء الداخلية.

سادس عشر - التطورات الإعلامية

٧٩ - ما زال إصلاح نظام الإذاعة العامة يسير بخطى بطيئة. ونتيجة لاستمرار انعدام الدعم السياسي لإنشاء نظام موحد، لا يزال التعاون فيما بين أجهزة الإذاعة العامة الثلاثة ضعيفا. ولم ينفذ بعد العديد من عناصر التشريعات المتعلقة بنظام الإذاعة العامة، المعتمدة على صعيد الدولة منذ أكثر من أربع سنوات. ولم يعتمد مجلس الإذاعة العامة النظام الأساسي بعد، كما لم يسجل حتى الآن شركة الإذاعة العامة (المسؤولة عن ترشيد أنشطة أجهزة الإذاعة العامة الثلاثة).

٨٠ - وما زالت وكالة تنظيم الاتصالات، المسؤولة عن تنظيم قطاعي الاتصالات ووسائط الإعلام الإلكترونية، في وضع صعب نتيجة لأن السلطات الحالية لم تقم بعد بتعيين مجلسها أو مديرها العام. ولا يزال مجلس الوزراء يسمح بمنح الأسبقية لمصالح الأحزاب السياسية على المصالح العامة في إقامة مؤسسات قادرة على أداء وظيفتها. ولذا، يوجد على رأس الوكالة مدير عام بالنيابة منذ أكثر من ثلاث سنوات. وقد كان للتأخر في التعيينات أثر سلبي على عمل الوكالة بالفعل، ولا سيما أن مجلس الوزراء قام بتجميد العديد من القرارات التي أعدها.

٨١ - وقد استمتت الفترة المشمولة بالتقرير من جديد بهجمات عديدة من الأحزاب السياسية على حرية وسائط الإعلام. فقد اضطرت الممثل السامي مرة أخرى خلال الفترة السابقة للانتخابات إلى تذكير الأحزاب السياسية بضرورة تمكين وسائط الإعلام من تغطية الأحداث بحرية ودقة ونزاهة من جميع أنحاء البلد. ومما يبعث على القلق بوجه خاص ما تبذله الأحزاب السياسية من جهود لحرمان بعض وسائط الإعلام من الحصول على المعلومات أو لمحاولة التأثير في سياساتها التحريرية. وفي ضوء التمويل المباشر المقدم من الميزانية للمنافذ الإعلامية، اضطرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى مناشدة المؤسسات الحكومية تحسين شفافيتها عند التعامل مع القطاع الإعلامي.

سابع عشر - الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي

٨٢ - تم تمديد ولاية الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١. وواصل الممثل الخاص تنسيق بعثات الاتحاد الأوروبي المختلفة في الميدان. وقام، تماشياً مع الولاية المسندة إليه، بتقديم التوجيه السياسي محلي لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية ولبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. كما ظل التعاون مع وفد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مكثفاً.

٨٣ - ودخلت معاهدة لشبونة حيز النفاذ في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ونتيجة لذلك، تقوم مؤسسات الاتحاد الأوروبي المعنية بنشر عناصر الدائرة الأوروبية للأعمال الخارجية. وقد يؤثر ذلك في الوجود الميداني للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك في المستقبل القريب.

٨٤ - وكثف الممثل الخاص جهوده في مجال الاتصال بالجمهور قبل الانتخابات العامة، وقام بزيارات شخصية إلى عشر بلديات كبرى عبر البلد لمناقشة فوائد الاندماج في الاتحاد الأوروبي وتحدياته مع المواطنين المحليين. وتحدث مباشرة إلى ما يزيد عن ١ ٥٠٠ مواطن

ووصلت رسالته إلى حوالي ١,٢ مليون شخص عبر وسائط الإعلام. كما أشرف على إعداد مشروع استراتيجية الاتحاد الأوروبي للاتصال ويواصل تيسير تنفيذها.

ثامن عشر - البوسنة والهرسك والمنطقة

٨٥ - ما فتئت البوسنة والهرسك تستفيد من علاقاتها البناءة للغاية التي تحسنت مع جيرانها المباشرين، صربيا والجبل الأسود وكرواتيا، ولعل ذلك يهيئ بيئة سياسية أفضل مما كان عليه الوضع في أي وقت مضى منذ التوقيع على اتفاق دايتون للسلام. وحضرت شخصيات رفيعة المستوى من البلدان المجاورة، منهم الرئيس الصربي بوريس تاديتش، الاحتفال بذكرى سريبرينيتشا في ١١ تموز/يوليه، وكان هناك عدد من الزيارات الثنائية طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصل جيران البوسنة والهرسك التأكيد على ضرورة احترام سيادتها وسلامتها الإقليمية. ولم تقتصر هذه الزيارات على تعزيز التعاون والمصالحة على الصعيد الإقليمي، بل شكلت أيضا فرصة لتحقيق تقدم بشأن طائفة عريضة من المسائل التي ما زالت معلقة، بما في ذلك زيادة التعاون في قطاع القضاء.

٨٦ - وواصلت تركيا نشاطها في التشجيع على تحسين العلاقات بين البوسنة والهرسك وجيرانها، لا سيما صربيا، عن طريق عقد لقاءات ثلاثية بين البوسنة والهرسك، وصربيا، وكرواتيا.

٨٧ - ولم تفض الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بإعلان استقلال كوسوفو في تموز/يوليه إلى وقوع أي أحداث أمنية في البوسنة والهرسك. غير أن سلطات جمهورية صربسكا التي ادعت أن للجمهورية أيضا الحق في تقرير مصيرها أشارت مرارا وتكرارا إلى هذه الفتوى. ونتيجة لذلك، اضطر الممثل السامي إلى تذكير سلطات جمهورية صربسكا بأن الانفصال أمر غير ممكن وفقا للاتفاق الإطاري العام للسلام.

تاسع عشر - مستقبل مكتب الممثل السامي

٨٨ - عقد المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، اجتماعا واحدا يومي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه على مستوى مديري الشؤون السياسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأعرب المجلس من جديد عن قلقه إزاء الحالة السياسية في البلد، والاستمرار في عدم تحقيق الأهداف وتلبية الشروط المتبقية لإغلاق مكتب الممثل السامي. ونتيجة لعدم قيام سلطات البوسنة والهرسك بذلك، لم يتمكن المجلس حتى الآن من البت في مسألة إغلاق مكتب الممثل السامي. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام يومي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر.

٨٩ - وحسب ما أعلن عنه سابقا، قد خفض الممثل السامي عدد الموظفين بأكثر من ٢٠ في المائة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠، إذ تم إغلاق مكتب موستار وتخفيض عدد الموظفين بشكل ملموس في مكتب مقاطعة برتشكو.

عشرون - الجدول الزمني لتقديم التقارير

٩٠ - تمشيا مع المقترحات التي قدمها سلفي فيما يتعلق بتقديم التقارير الدورية لإحالتها فيما بعد إلى مجلس الأمن، حسب ما يقتضيه قرار المجلس ١٠٣١ (١٩٩٥)، أقدم طيه تقريره الدوري الرابع. وإذا احتاج الأمين العام أو أي عضو في مجلس الأمن إلى معلومات في أي وقت آخر، فيسري أن أوافيه كتابيا بآخر المعلومات الإضافية. ومن المقرر أن أقدم تقريره الدوري المقبل إلى الأمين العام في نيسان/أبريل ٢٠١١.